

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصرفي الحادي والثمانين

بعنوان:

مقترح لتقييم وتصنيف أداء المصارف السودانية

في منح التمويل الأصغر

أ.د. بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم

عميد الكلية الحديثة للتجارة والعلوم

(بالتعاون الكامل مع جامعة ميسوري سانت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية)

مسقط - سلطنة عمان

يوليو 2010م

الخلاصة

على الرغم من الإهتمام المتعاظم بالتمويل الأصغر بالسودان كألية لمعالجة الفقر منذ بداية التسعينات، إلا أن ذلك الإهتمام لم يقابله تقييم للأداء في المؤسسات المانحة لتحسن أدائها وربطه بأهداف التمويل الأصغر. تناولت هذه الورقة مقترح لتقييم وتصنيف أداء المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر وأوصت بعدد من الأسس والمؤشرات لتصنيف المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر ليقوم بنك السودان المركزي بتبنيها.*

1. مقدمة

تلقي التمويل الأصغر في السودان دفعة قوية خلال الأعوام القليلة الماضية، ووجد إهتماما كبيرا من جميع الأوساط الرسمية والشعبية وغيرها. وعلى الرغم من إنتشار مؤسسات التمويل الأصغر بالسودان وإهتمام المصارف بهذا النوع من التمويل منذ بداية التسعينات وبمسميات مختلفة، إلا أن هذا الإنتشار لم يتبعه تقييم للأداء. ولكي يقوم التمويل الأصغر بالمساعدة على معالجة الفقر وأسبابه فإننا نحتاج أولا إلى تخفيض توقعاتنا العالية لما يمكن أن يقدمه هذا النوع من التمويل في معالجة الفقر. في الوقت الذي نتحمس فيه كثيرا لبعض الأفكار التي تبدو جيدة فإننا نغفل ما يقدمه لنا تاريخ البشرية وخبراتها المترامية. ولا يعني أن تصريح فرد أو مؤسسة أنها تقوم بعمل جيد نحو معالجة الفقر أنها في حقيقة الأمر تقوم بذلك ويقيني أن القياس الصحيح لأداء مؤسسات التمويل الأصغر كواحد من المؤسسات التي تعمل على معالجة حالات الفقر يكمن في شيء واحد وهو فعالية وحجم ما تقوم به على الجهة المستهدفة وذلك بالقياس الدوري للأداء.

في هذه الورقة سنحاول البحث عن أسس ومؤشرات محلية لتصنيف مؤسسات التمويل الأصغر المصرفية في السودان. ومساهمة من الكاتب سنقوم بوضع بعض المؤشرات الإسترشادية للنقاش. سيتناول الجزء الأول بعض المؤشرات والمحاولات لقياس أداء مؤسسات التمويل الأصغر، بينما يتناول الجزء التالي التجربة السودانية في التمويل الأصغر بشقيها الأول المتعلق بالسياسات والأطر والثاني المتعلق بالتطبيق والممارسات. ومن ثم سنتناول بشئ من التفصيل الحلقة المفقودة في التمويل الأصغر في السودان: التقييم والتصنيف. ويهتم الجزء الأخير بالخاتمة والتوصيات.

2. قياسات مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر

على النطاق العالمي هنالك بعض المحاولات لإنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم أداء وتصنيف مؤسسات التمويل الأصغر بمساعدة بعض الجهات ذات الصلة مثل مجموعة الإستشاريين لمساعدة الفقراء

* أتقدم بالشكر الجزيل للأخ الدكتور مصطفى مسند، مدير مركز البحوث والنشر والإستشارات بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية على ملاحظاته القيمة ومراجعته للمسودة الأولى من الورقة.

والبنك الدولي¹. المحاولات العالمية لتقييم أداء مؤسسات التمويل الأصغر ليست جديدة ولكنها لم تنتشر بعد بصوره ملحوظة. ومن أهم هذه المحاولات وكالة (مايكروريت) MicroRate التي أنشأت في العام 1997 لتقوم بتقييم مستقل لأداء ومخاطر مؤسسات التمويل الأصغر وقامت بجهود شملت أمريكا اللاتينية والدول الكاريبية وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وآسيا الوسطى في مؤسسات مختلفة بما فيها المصارف الكبيرة التي تهتم بالتمويل الأصغر. ومن أهم المؤسسات أيضا المؤسسة العالمية لتصنيف الإقراض الأصغر (Micro-Credit Ratings International Limited (M-CRIL) والتي أنشئت في العام 2005 بالهند. وهي المؤسسة الأولى التي أدخلت التصنيف الاجتماعي (الذي يقيم إنتشار الفقر وتأثير الإقراض الصغير وتقييم الأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر فضلا عن الدراسات في تقييم الأداء وأفضل الممارسات العالمية في تقديم التمويل الأصغر والتأمين). وقامت هذه المؤسسة بتغطية مؤسسات التمويل الأصغر في شرق آسيا والدول الباسيفيكية وأواسط آسيا وأمريكا اللاتينية والدول الكاريبية والشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا.

غالبا ماتقوم جهات التقييم والتصنيف بعمل تقييم متكامل لا يشمل فقط الإئتمان بل أيضا تحليل دقيق لفعالية المؤسسات المانحة، وهذا يقدم فرصة لتحليل المخاطر المستقبلية التي تخفي على التقييم العادي. ويتناول التقييم كالعادة المظهر المالي والعمليات والمحفظة والتنظيم والإدارة والحاكمية والمظهر الاجتماعي. ويتم التقييم عن طريق جمع المعلومات والإستبيانات البسيطة والمقابلات لكل مستويات الإدارة كما يتم زيارة للفروع حيث تؤخذ عينة من المحفظة. والتقييم الاجتماعي يقيس الفوائد الاجتماعية من الإستثمار في مؤسسات التمويل الأصغر. ويعتمد على تقييم العائد الاجتماعي والإلتزام المجتمعي لمؤسسات التمويل الأصغر على نطاق الدولة أو الإقليم الذي تعمل فيه هذه المؤسسات. وفي التقييم الاجتماعي يتم تقييم عمق وتنوع الخدمات (إعتادا على موقعها وفرص السوق وأهدافها الاجتماعية) وتكلفتها وفعاليتها (وترمز إلى مايمكن للزبون دفعه نظير خدماتها) وإستدامتها (وتقاس الإستدامة مع الموقف المالي للمؤسسة لمعرفة مدى مقدرتها لتحقيق أهدافها المستقبلية أم لا)، ومسؤوليتها الاجتماعية (تحليل علاقة المؤسسة بالعملاء والموظفين والمجتمع والبيئة). والإلتزام المجتمعي يقيس التركيز الاجتماعي للمؤسسة وإحتمالات إنحرافها عن أهدافها الاجتماعية مستقبلا (ويتم قياس ذلك عن طريق مؤشرات الأهداف والإدارة والإتصالات والتخطيط الإستراتيجي والمتابعة وخدمات الزبائن وحماية العملاء والإختيار والتدريب ونظام الحوافز).

في تقييم لأثر التمويل الأصغر على التنمية الإقتصادية يقوم الأكاديميون بتناول ثلاثة معايير أو زوايا وهي: الوصول إلى الفقراء والإستدامة المالية والأثر على الرفاهية.² فالهدف الرئيسي للتمويل الأصغر هو الوصول إلى الفقراء الذين لا يستطيعوا التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية. وهذا المعيار

¹ Standards & Poors's RatingsDirect, 11 March 2008, Developing a Global Ratings Framework for Microfinance Institutions; p. 2. www.standardandpoors.com/ratingsdirect

² عبده سعيد إسماعيل، 2008، أدبيات التمويل الأصغر: عرض ونقد.

http://islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar_Arbeaa/abs/236/AbdoSaid.pdf

يتضمن العرض (عدد الفقراء)، والعمق (الفقراء الأشد فقرا) والخدمات المقدمة (تنوع الخدمات كخدمات الإيداع والتأمين وغيرها). أما الإستدامة المالية فهي قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على تغطية جميع تكاليفها المالية والإدارية والديون المعدومة عن طريق دخلها من خدماتها وليس الإعتماد على موارد مالية خارجية في شكل منح أو هبات وغيرها . أما الأثر على الرفاهية فيمكن في زيادة الدخل وتكوين الأصول وتمكين المرأة بإزالة التمييز الإقتصادي ضد النساء ونظرا لأنها تلعب دورا أساسيا في إعالة الأسرة في المجتمعات الفقيرة. هذه المعايير وعلى الرغم من بساطتها ليس من السهل قياساتها.

إن غياب الإجماع حول مفهوم المؤشرات في التمويل الأصغر قاد وكالة (مايكروريت) لدعوة بنك أمريكا الدولي للتنمية، والمجموعة الاستشارية لمساعدة الأكثر فقراً للاتفاق حول مسميات و تعاريف مجموعة من المؤشرات شائعة الاستخدام، بلغت 14 مؤشرا. تقع ضمن فئات أربعة رئيسية وهي: جودة المحفظة، الكفاءة والإنتاجية، الإدارة المالية، والربحية. وبالطبع فإن هنالك جوانب أخرى تسلط الضوء على أداء مؤسسات التمويل الأصغر والتي قد يقع بعضها منها ضمن الفئات الأربع أعلاه. فيما يلي تعريف وقياسات هذه المؤشرات¹.

مؤشرات أداء التمويل الأصغر

(1) جودة المحفظة				
المحفظة في خطر	نسبة مصاريف مخصصات المحفظة	نسبة تغطية المخاطر	الديون المعدومة	
التعريف	يعطي هذا المقياس مؤشراً عن المصاريف التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقدير خسائر القروض المستقبلية. ويتوقع أن ترتفع هذه المصروفات مع نمو المحفظة	نسبة الجزء الذي يتم تغطيته من المحفظة في خطر باحتياطيات خسائر القروض. وهو بذلك يعطي مؤشراً عن مدى استعداد المؤسسة لمواجهة أسوأ الاحتمالات	يظهر هذا المؤشر القروض التي قامت المؤسسة بشطبها من سجلاتها بسبب الشك في تحصيله	
القياسات	قسمة مصروفات مخصصات خسائر القروض للفترة على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة.	قسمة احتياطيات خسائر القروض على الرصيد القائم للمتأخرات لأكثر من ٣٠ يوماً زائداً القروض التي أعيد تمويلها.	نسبة الديون المعدومة بقسمة مجموع الديون المعدومة خلال الفترة على متوسط إجمالي المحفظة.	قسمة الرصيد القائم لإجمالي القروض التي فيها متأخرات تجاوزت ٣٠ يوم، زائداً إجمالي القروض التي أعيد تمويلها هيكلتها، على إجمالي المحفظة القائمة في تاريخ معين .

¹ نلاحظ أن أسس ومنهجيات التقييم لا تختلف كثيرا بين مؤسسة وأخرى وهناك جوانب أساسية تدخل في كل تقييم إلا أن طريقة التقييم قد تختلف. وهذه الجوانب هي البعد المالي والإجتماعي بإعتبار الأولى هامة في تحديد الإستدامة والثانية في معالجة الفقر. إذ لا يمكن تحقيق أي تقدم في معالجة الفقر من دون ضمان إستدامة المؤسسات المانحة نفسها.

(2) الكفاءة الإنتاجية

التعريف	إنتاجية الموظفين	إنتاجية مسؤولي الإقراض	التكلفة لكل مقترض	نسبة التكاليف التشغيلية
تعنى هذه النسبة بإنتاجية العاملين في المؤسسة، فكلما كانت النسبة عالية كلما كانت إنتاجية المؤسسة مرتفعة. فهذه النسبة تعطي مؤشراً واضحاً حول مدى قدرة المؤسسة على تكييف عملياتها وإجراءاتها وفقاً لأهدافها الخاصة بالإقراض	تعنى هذه النسبة بإنتاجية الإقراض في المؤسسة، فكلما كانت النسبة عالية كلما كانت إنتاجية المؤسسة مرتفعة. وتعتبر هذه النسبة من أكثر النسب استخداماً لقياس الأداء في مجال التمويل الأصغر. وعلى غرار نسبة إنتاجية الموظفين، فإن هذه النسبة تعطي مؤشراً واضحاً عن مدى قيام المؤسسة بتكييف عملياتها وإجراءاتها وفقاً لتقوم بمهمة إقراض الأموال	تعطي هذه النسبة مقياساً عملياً للكفاءة وذلك من خلال عرض متوسط تكلفة الاحتفاظ بمقترض نشط.	تستخدم هذه النسبة لقياس إجمالي مصاريف الفوائد التي تتحملها المؤسسة جراء تمويل محفظة قروضها، والفارق بين عائد المحفظة (الدخل المحقق من المحفظة) ونسبة مصاريف التمويل التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة	قسمة عدد المقترضين النشطين للمؤسسة على إجمالي عدد الموظفين ويتم تحديد عدد المقترضين النشطين بعدد المقترضين الذين لدى الواحد منهم قرض واحد على الأقل في الوقت الراهن من المؤسسة
قسمة عدد المقترضين النشطين للمؤسسة على إجمالي عدد الموظفين ويتم تحديد عدد المقترضين النشطين بعدد المقترضين الذين لدى الواحد منهم قرض واحد على الأقل في الوقت الراهن من المؤسسة	قسمة عدد المقترضين النشطين للمؤسسة على العدد الكلي لمسؤولي الإقراض. ويتم تعريف المقترضين النشطين بنفس التعريف المستخدم في نسبة إنتاجية الموظفين. أما مسؤولي القروض فيمكن تعريفهم بأنهم موظفين مهمتهم الرئيسية هي الإدارة المباشرة لجزء معين من المحفظة	قسمة المصروفات المتعلقة بتشغيل المؤسسة (بما في ذلك المصروفات الإدارية والمرتببات والإهلاك ومكافآت مجلس الإدارة) على متوسط عدد المقترضين النشطين. ولم يتم تضمين مصاريف المخصصات والفوائد والمصروفات الاستثنائية. وأما أنه عادةً ما يتم استبعاد القروض المرهونة والقروض الاستهلاكية من هذه الحسبة	قسمة المصروفات المتعلقة بتشغيل المؤسسة (بما في ذلك المصروفات الإدارية والمرتببات والإهلاك ومكافآت مجلس الإدارة) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة. ولا يتم تضمين مصاريف المخصصات والفوائد والمصروفات الاستثنائية.	نسبة مصاريف التمويل

(3) الإدارة المالية

التعريف	نسبة المديونية/ حقوق الملكية	نسبة تكاليف الأموال	نسبة مصاريف التمويل
هي أبسط المقاييس وأكثرها شهرة لقياس كفاية رأس المال. تشير إلى مدى توفر الضمان (التمثل بحقوق الملكية) لدى المؤسسة للحد من الخسائر.	هي نسبة قياس متوسط تكلفة الأموال التي تقترضها المؤسسة. وعند إجراء مقارنة بين مؤسسات التمويل الأصغر نجد أن نسبة تكاليف الاقتراض تعكس مدى حصول هذه المؤسسات على مصادر تمويل قليلة التكلفة مثل المدخرات	تستخدم هذه النسبة لقياس إجمالي مصاريف الفوائد التي تتحملها المؤسسة جراء تمويل محفظة قروضها، والفارق بين عائد المحفظة (الدخل المحقق من المحفظة) ونسبة مصاريف التمويل (التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة)	قسمة حقوق الملكية على إجمالي حقوق الملكية. ويشتمل إجمالي الإلتزامات على جميع ديون مؤسسة التمويل الأصغر للآخرين،
قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي حقوق الملكية. ويشتمل إجمالي الإلتزامات على جميع ديون مؤسسة التمويل الأصغر للآخرين،	قسمة مصاريف عمولات و فوائد الإلتزامات التمويل على متوسط فترة الإلتزامات التمويل	قسمة مصاريف عمولات و فوائد الإلتزامات التمويل على متوسط المحفظة خلال الفترة.	

		ويدخل ضمن ذلك الودائع والقروض والذمم الدائنة والحسابات الدائنة الأخرى . أما إجمالي حقوق الملكية فهي عبارة عن إجمالي الأصول ناقصاً إجمالي الالتزامات.	
(4) الربحية			
	معدل العائد على الأصول	العائد على المحفظة	
التعريف	مقياس عام للربحية حيث يعكس هامش الربحية. وبعبارة أخرى، يستخدم هذا العائد لقياس مدى فعالية المؤسسة في استخدام جميع أصولها.	قياس حجم الفائدة النقدية التي استلمتها مؤسسة التمويل الأصغر فعلا من عملائها خلال فترة معينة.	
القياسات	قسمة صافي الدخل (بعد الضريبة واستبعاد أي منح أو هبات) على متوسط الأصول خلال الفترة.	قسمة إجمالي الإيرادات المالية النقدية) مجمل الدخل المحقق من محفظة القروض باستثناء الفوائد المستحقة) على متوسط إجمالي المحفظة خلال الفترة	
	معدل العائد على حقوق الملكية		
	يشير العائد على حقوق الملكية إلى مدى ربحية المؤسسة .ويكون لهذه النسبة معنى على وجه الخصوص لدى الجهات الخاصة التي تهدف إلى الربح لمجموعة من الأشخاص . فهي بالنسبة لهم تمثل مؤشراً بالغ الأهمية لأنه يقيس العائد على استثماراتهم في المؤسسة		

المصدر: وكالة مايكروبيت وبنك أمريكا الدولي للتنمية، 2003، مؤشرات الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر: الدليل الفني، الإصدار الثاني.

3. التجربة السودانية في التمويل المصرفي الأصغر

وتعتبر التجربة السودانية في تمويل المصارف للمشروعات على المستوى الأدنى الأكثر حظا كما أنها الأولى على نطاق هذا النوع عالمياً¹، بالنظر إلى عدد المصارف التي تقدم التمويل الأصغر. ، بدأت هذه التجربة في التسعينات حيث تضمنت السياسات التمويلية لبنك السودان المركزي إبتداء من العام المالي 95/1994 الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين، بما في ذلك الأسر المنتجة ضمن القطاعات ذات الأولوية في التمويل المصرفي، وأفردت السياسات التمويلية نسبة تفضيلية لمساهمات الشريك في صيغة المشاركة وكذلك الهوامش الدنيا للمرابحات² كما حددت السياسات التمويلية وقتها أقصى حد لتمويل هذه القطاعات ونسب التمويل من إجمالي محفظة التمويل في المصارف. وبتحديد هذه القطاعات كقطاعات للتمويل الأصغر يتضح أن مفهوم التمويل الأصغر في السودان وحتى سنوات مضت مفهوم فضفاض ويشمل كل القطاعات صغيرة الحجم، وتقوم المصارف بإستهداف واحد أو كل هذه المجموعات كفقراء، أي إستهداف القطاعات التي يرغبون أن يتم فيها التمويل دون إستهداف الفقراء أنفسهم على نحو حصري كما هو الحال

¹ لمزيد من المعلومات عن التجربة السودانية في التمويل الأصغر الإسلامي مقارنة بالتجارب العالمية، أنظر بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، 2010، التمويل الأصغر الإسلامي: الفرص والتحديات، ورقة قدمت في برنامج المحاضرات العامة، مركز الدراسات والبحوث الإنمائية، جامعة الخرطوم، 9 يناير، 2010.

² للإطلاع على تفاصيل سياسة التمويل الأصغر لبنك السودان المركزي للسنوات حتى 2006، أنظر بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، وفارس ارباب إسماعيل، 2006، تأثير سياسات الإقتصاد الكلي على التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للإستشارات، تحت رعاية بنك السودان المركزي

في تعريف التمويل الأصغر اليوم الذي يرتبط بالجهة المستهدفة من فئة الفقراء على المستوى الأدنى بنسبة 10% من الفقراء الأكثر فقرا.

ولكن في السنوات الأخيرة تم دمج تمويل كل القطاعات صغيرة الحجم المشار إليها في السياسة التمويلية بمسمياتها المختلفة تحت مسمى التمويل الأصغر هو برنامج لتقديم القروض صغيرة الحجم بالإضافة لخدمات التأمين والإدخار وغيرها للفقراء للدخول في مشروعات مدرة للدخل من أجل توفير سبل المعيشة لهم ولأسرهم. و بدأ بنك السودان المركزي بوضع بعض المؤشرات والأسس الخاصة بالتمويل الأصغر بحد مالي ملزم وصل إلى 10 ألف جنيه سوداني كحد أقصى لتمويل العملية، حيث جاء في منشور بنك السودان المركزي أن التمويل الأصغر هو (تمويل نقدي أو عيني أو خدمي لا يتجاوز عشره ألف جنيه يمنح لفرد أو مجموعة أفراد متضامنين لمساعدتهم في الإنتاج أو تقديم خدمات يتأتى دخلهم من عائد بيعها)¹. كما حددت نسب التمويل لهذا القطاع صعودا حتى بلغت نسبة 12% بدءا من السياسة التمويلية للعام 2007م. وعرف بنك السودان المركزي عميل التمويل الأصغر بأنه (الشخص النشط إقتصاديا وله دخل شهري يقل عن ضعف الحد الأدنى للأجور أو له أصول منتجة لارتفاع قيمتها على عشرة ألف جنيه ولا يستفيد من مصادر التمويل الرسمية)². ويتضح من هذا التعريف أن البنك المركزي ربط الجهة المستهدفة بالتمويل الأصغر بمعدلات الفقر ولكن بشروط محددة تتناسب وشريحة الفقراء النشطين بالسودان.

وقام بنك السودان المركزي بوضع إستراتيجية للتمويل الأصغر وكذلك إنشاء وحدة للتمويل الأصغر داخل البنك من أجل تحسين وضع التمويل المصرفي لهذا القطاع، وذلك نتيجة لتوصية من رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان (2006)³. وفي سبيل تفعيل الرؤية المستقبلية والخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالبلاد وبالإضافة إلى إنشاء وحدة التمويل الأصغر قام بنك السودان المركزي بإلزام المصارف بإنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها. ولتنفيذ ما جاء في الإستراتيجية وضع بنك السودان المركزي موجهاً للمصارف من أهمها تحديد أهداف كميّة وتطوير وتنويع المنتجات وتبسيط الإجراءات والضمانات والبحث عن ضمانات غير تقليدية وبناء قدرات الموظفين وتطوير نظم المعلومات الإدارية وإدخال أحدث التقنيات المعلوماتية. بالإضافة لهذه الموجهاً سمح للمصارف بإنشاء شركات للتمويل الأصغر وحثها على تأسيس فروع قائمة بذاتها متخصصة بهذا النوع من التمويل وإنشاء محافظ للتمويل الأصغر وتحسين قدرات الأفراد العاملين في هذا المجال وإستخدام الصيرفة المتنقلة والدخول مع شركات الإتصالات لإنفاذ عمليات الإدخار والتحويلات وكذلك العمل وسط الشرائح ذات الصلة بتخصص المصارف وإعتماد مشروعات ذات ميزة تنموية وعمل

¹ بنك السودان المركزي، 2007، موجهاً التمويل الأصغر للمصارف، منشور الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي (رقم 2007/18)، بنك السودان المركزي الخرطوم.

² بنك السودان المركزي، 2007، المرجع السابق.

³ يونيكونز للإستشارات المحدودة، 2006، رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز، الخرطوم.

التوعية الإعلامية وسط الشرائح المستهدفة بالتمويل الأصغر.¹ كما أعلن مؤخرا عن نية بنك السودان المركزي إصدار إطار رقابي خاص بالتمويل الأصغر بهدف الوصول إلى نسبة 99% من الفقراء النشطين بحلول العام 2020، ورفع نسبة النساء المستفيدات من 15% إلى 50% بحلول العام 2011م، وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع المالي، بالإضافة إلى وضع ضوابط لتأسيس مؤسسات التمويل الأصغر لمؤسسات تقبل الودائع وغيرها لا تقبل الودائع مع إختلاف ضوابط التأسيس ووسائل التنظيم والأنشطة المسموح بها. وأهم ما جاء في الأخبار أن مسودة الإطار الرقابي تتضمن متطلبات الإفصاح والضبط الداخلي والوفاء بالالتزامات والسياسات التشغيلية وفتح الفروع ومواعيد العمل وإعادة الهيكلة و الترخيص والتسجيل، وكذلك ضوابط بمعدل السيولة والإحتياطي النقدي وكفاية رأس المال وتوزيع الأرباح والعقوبات في حالة مخالفة الضوابط وغيرها.²

في الحقيقية هذه الموجهات تمثل منظومة متكاملة من المبادئ الأساسية في التمويل الأصغر والتي تصلح لوضع أسس يمكن الإعتماد عليها في تقييم أداء هذا المصارف في مجال منح التمويل الأصغر. والغريب في الأمر أن هذه الإجراءات التي وردت في الإستراتيجية وفي السياسات التمويلية وكذلك ماورد في الإطار الرقابي وعلى الرغم من أهميتها في تحسين أداء المصارف في منح التمويل الأصغر لم يواكبها في المقابل أى إجراءات لقياس مدى تنفيذها على الأرض. كما لم يقم البنك بوضع مؤشرات دقيقة لقياس الأداء ليس فقط على مستوى البنك بل أيضا على مستوى كل المصارف العاملة في مجال التمويل الأصغر في آن واحد.

وفي مجال التطبيق خطأ السودان خطوات واسعة في التمويل الأصغر المصرفي في كل المصارف التجارية في إطار الفروع المصرفية القائمة خاصة في الريف، إلا أن نسبة التمويل التي حددها البنك المركزي لازالت طموحة، حيث، وفي أغلب السنوات منذ نهاية التسعينات، بلغت نسبة التمويل الأصغر المحققة أقل من 2% ، بمتوسط سنوي بلغ 3,45% خلال الفترة 1999-2002م.³ والتجربة الأكثر إنتشارا وحجما للتمويل الأصغر مقارنة بالبنوك الأخرى هي تجربة بنك الإدخار والتنمية الإجتماعية. إذ بلغ متوسط نسبة التمويل الأصغر للفترة 1997-2002 مايعادل 14.2% (ولاشتمل تمويل التنمية الإجتماعية بمتوسط نسبة بلغت 8.1% لنفس الفترة) بمعنى أن متوسط النسبتين بلغ (22.3%)، مقارنة بمتوسط نسبة التمويل الأصغر التي لم تتعدى 2% للمصارف التجارية الأخرى.⁴ ومن التجارب الأخرى الناجحة تجربتي بنك فيصل الإسلامي في تمويل الحرفيين عن طريق فرع متخصص وكذلك تجربة البنك الإسلامي السوداني في التسعينات في مجال الأسر المنتجة بفروع متخصصة أيضا. هذه التجربة قطعت شوطا كبيرا في التأكيد على التمويل في المستوى الأدنى للمصرف الإسلامي.⁵ هذه الفروع الخاصة

¹ بنك السودان المركزي، 2008، السياسة التمويلية، بنك السودان المركزي، الخرطوم.

² جريدة الرأي العام، عدد الجمعة، 12 مارس 2010، الرأي العام، الخرطوم

³ بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم و أرياب إسماعيل، 2006، مرجع سبق ذكره.

⁴ بدر الدين عبد الرحيم ابراهيم، وفارس أرياب إسماعيل، 2006، مرجع سبق ذكره.

⁵ Ibrahim, Badr El Din A. , 2004, Banking & Finance to SMEs in Sudan – Lessons from an Islamic Financing System, a book published by the Institute of Islamic Banking & Insurance, UK.

بتمويل الأسر المنتجة قامت في مناطق جغرافية لإستقطاب الودائع المصرفية من الأفراد والمؤسسات على مستوى هذه المناطق وإعادة إستثمارها بصيغة المشاركة بصورة أساسية (وكذلك الصيغ الأخرى كالمرابحة والمضاربة) في مشروعات أسرية منتجة صغيرة الحجم في فروع ذات تكلفة إدارية بسيطة تقع داخل هذه المناطق. والفكرة الأساسية لهذه الفروع هي توفير التمويل الأصغر على مستوى المنطقة الجغرافية فقط ولجزء من الطبقة المستهدفة من الفقراء الذين لديهم مهارات على القيام بعمل إنتاجي أو خدمي صغير الحجم داخل المنازل أو خارجها. المستغلون للتمويل في هذه الفروع ليس بالضرورة أن يساهموا ماليا بل بجهودهم أو بإدارتهم أو بإهلاك الآلات. هذه التجربة لقيت بعض النجاحات للجهة المستهدفة في مجال زيادة الدخل بصورة معقولة وحقت بعض الأرباح للبنك وكذلك زادت ودائع البنك بصورة كبيرة مقارنة بحجم الفروع، إلا أنها ألغيت بتغيير إدارة البنك.

4. تقييم أداء المصارف السودانية في التمويل الأصغر: الحلقة المفقودة

نجاح مؤسسات التمويل الأصغر يعتمد على إستيفاء مؤشرات كمية دقيقة تقيس الفعالية والكفاءة في منح التمويل. ومن أهم مؤشرات النجاح الإعتماد على أسس من أهمها الإستدامة المالية¹ وفعالية وتأهيل الهيكل الإداري. ومن أهم شروط النجاح الأخرى أن تكون المؤسسة التي تقدم التمويل الأصغر وكذلك مقدمي التمويل متخصصين في إدارة وتقديم هذه الخدمة وفي فهم الممارسات العالمية في التمويل الأصغر كنشاط متخصص ومربح.²

ومن الأهم البدء بالتنبيه بأهمية العمل على بناء قاعدة متينة من التمويل الأصغر بصورة مستمرة إعتادا على التجارب الحالية في أفضل الممارسات العالمية في الصناعة المصرفية في مجال التمويل الأصغر، وخلق كوادر مؤهلة لتعمل في مجال التمويل الأصغر وإجراء بحوث متميزه للدفع بهذا النوع من التمويل. ولكن ما يهنا في هذه الورقة ضمان الشفافية في المصارف وذلك عن طريق إيجاد وتطبيق مؤشرات عالمية، والبحث عن أسس لتصنيف المصارف وذلك بقياس الأداء وتشجيع التنافس القائم على الفعالية في تقديم هذا النوع من التمويل.

وحسب علمنا أن بنك السودان المركزي يطلب من المصارف الالتزام بتقديم بيانات شهرية لوحدة التمويل الأصغر تتضمن المعلومات الخاصة بالاستدانة من المصارف أو المؤسسات المالية أو المؤسسات غير المالية أو الأفراد، التمويل الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر أو المؤسسات غير المالية أو منظمات المجتمع المحلى أو الشركات التابعة لها أو الأفراد، التحليل المالي للأداء شاملا حجم وطبيعة الديون المختلفة، المؤشرات المالية المتعلقة بتحفيز الادخار، أرباح العمليات والتكلفة، حجم وطبيعة الأنشطة،

¹ من بين 10000 مؤسسة تمويل أصغر على نطاق العالم بلغت تقديرات نسبة الإستدامة المالية الكاملة 3-5% فقط ، علما بأن المؤسسات ذات الإستدامة في التمويل الأصغر هي مؤسسات كبريه تعمل في شروط سوقية مواتية (Thomas Dichter and Malcolm Harper, 2007, What is Wrong with Microfinance? Practical Action Publisher, UK, p. 49).

² أنظر بدر الدين عبد الرحيم أبراهيم، 2010، التمويل الأصغر: حقائق مثبتة وأفكار خاطئة، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، المنتدى المصرفي، رقم 87، 9 يناير.

توزيع العملاء نوعا، كما، و جغرافيا، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لخدمات التمويل الصغر، الضمانات المعمول بها و المستهدفة، ومقترحات تطوير الأداء. كما يطالب بنك السودان المركزي المصارف السودانية بالرواج الشهرية للمشروعات المنفذه كواحدة من آليات المراقبة المباشرة، وربما أيضا التفتيش الدوري وغيرها. والبيانات التي يطلبها بنك السودان المركزي حاليا تمثل جزءاً من البيانات التي يمكن أن تدخل في عملية التقييم، ولكن لا أعتقد أن بنك السودان المركزي يقوم بهذه العملية في الوقت الحالي. ولذلك لابد من الإتجاه نحو سياسة القياسات الموحدة والتقييم والترتيب ووضع الحوافز اللازمة لتحسين الأداء. و نرى أن نبدأ بإختبار أسس تقييم وتصنيف محلية، كما سيرد لاحقا في هذه الورقة.

عملية تنظيم وتقييم وتصنيف مؤسسات التمويل الأصغر بالسودان ينبغي أن تراعي التالي:

1. أن تتماشى عملية التقييم والتصنيف وأهداف ومرامي التمويل الأصغر التي وردت في السياسات التمويلية الرؤية المستقبلية والخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر.
2. التركيز على منهجية تتعلق أكثر بمعرفة موقف التمويل الأصغر بالمصارف من المخاطر.
3. فهم خصوصية هذا النوع من التمويل ومحاولة إيجاد صيغة توافقية للتقييم والتصنيف وتحقيق أهداف التمويل وتطوير الجهات المانحة لتقديم خدمات أفضل في المستقبل.
4. الإهتمام بعناية بالنشاطات التي ينبغي أن تدخل في التقييم والتصنيف، وتحديد الجهة المناط بها القيام بهذا العمل، والفترة الزمنية بين التقييم والتقييم التالي.
5. تناول كل جوانب الأداء الرئيسة مثل الأداء المالي والإدارى والإجتماعي بإعتبار أن عمليات نجاح مؤسسات التمويل الأصغر تشمل كل هذه الجوانب.

ولإيجاد تصنيف محلي للمصارف في مجال التمويل الأصغر ينبغي أن يتم بمنهجية يراعى فيها التالي:

1. أن تقوم بقياس الأداء وتحديد مواطن الضعف والقوة في ممارسات عملية التمويل الأصغر .
2. أن تعمل على بناء قاعدة متينة من الإحصائيات والبيانات الخاصة بالتمويل الأصغر على مستوى المصارف تتوافق مع متطلبات وحدة التمويل الأصغر بينك السودان المركزي مما يسهل مراجعتها ومقارنتها مع بعضها البعض وكذلك ملاحظة تحسين توفر المعلومات بالصورة والشكل المطلوب من وحدة التمويل الأصغر.
3. أن تقوم على خلق مؤشرات أداء في التمويل الأصغر يمكن للبنك المركزي مقارنتها بين مختلف المصارف داخل السودان وكذلك مع مجموعات أخرى من المصارف خارج السودان.
4. أن تشجع التنافس بين المصارف القائم على الفعالية في تقديم التمويل الأصغر للدفع بعملية التمويل الأصغر في المصارف السودانية.
5. أن تتيح للمصارف (من خلال هذا التقييم) معرفة موقعها من أفضل الممارسات العالمية ومتابعة

تطور أدائها من أجل الوصول إلى مستويات أفضل.

6. أن تعمل بصورة مستمرة للوصول إلى صيغة متطورة في ترتيب أداء المصارف في مجال التمويل الأصغر بمرور الزمن، بالتعاون مع المصارف المحلية ووكالات التصنيف العالمية من أجل الوصول لمستويات رفيعة لتصنيف عمليات التمويل الأصغر محلياً.

ومن المرجح أن يكون هذا التصنيف المقترح لتقييم وترتيب مؤسسات التمويل المصرفي الأصغر ناجحاً نتيجة لعدة عوامل من أهمها:

1. الطلب على تقييم مؤسسات التمويل الأصغر غالباً ما يأتي من المؤسسات على المستوى الأعلى مثل المصارف.¹ علماً بأن هذه المؤسسات تهدف من وراء التمويل الأصغر لتحقيق أرباح وهي بذلك ترغب في زيادة فعالية التمويل.

2. تبعية المصارف للبنك المركزي يسهل التعامل معها كوحدة متجانسة تهدف جميعها لتحقيق أهداف إقتصادية وإجتماعية موحدة من التمويل الأصغر.

3. البيانات المالية التي يمكن أن تستخدم في تقييم أداء المصارف جيدة وليس فيها فوارق لأن هنالك تشابه في القوائم المالية والمحاسبية في البنوك لذا نتوقع أن يكون هنالك تشابه في حساباتها حيث يمكن أخذها مباشرة من القوائم المالية.

5. أهداف وأسس التقييم والتصنيف

نرى أن يبدأ بنك السودان المركزي ممثلاً في وحدة التمويل الأصغر إختبار وتطبيق أسس تقييم وتصنيف محلية في المصارف بالسودان في منح التمويل الأصغر. فيما يلي نقترح 20 مؤشراً لتقييم وتصنيف المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر. هذه المقترحات هي عبارته عن مؤشرات إسترشادية إذ أن الأمر يتطلب مجموعة عمل للبحث عن مؤشرات أكثر دقة وسهولة التعريف والقياس وتتماشى وأهداف منح التمويل الأصغر بالسودان وتساعد على رفع مهنية المصارف في منح مثل هذا النوع من التمويل.

Standard & Poors, RatingDirect, 2008, Microfinance Institutions: Challenging Strategies for Changing Times, ¹ p. 4, Non. 6 (www.ratingdirect.com).

مؤشرات مقترحة لتصنيف أداء المصارف في التمويل الأصغر

نوع الأداء	الهدف	المؤشرات المقترحة في التصنيف
1. الأداء المالي.	الإستدامة المالية للمؤسسة وتحقيق إيدار و أرباح والإلتزام بالموجهات المالية ونسب التمويل التي يصدرها البنك المركزي.	1. مدى تحقيق النسبة المقرر من التمويل من إجمالي محفظة التمويل بالبنك 2. متوسط مستويات السداد 3. تقديم خدمات التأمين 4. القروض المعدومة (أو نسبة تغطية المخاطر) 5. متوسط العائد على الإستثمار في المشروعات الممولة 6. نسبة الإيدار (الإختياري والإجباري) لإجمالي حجم التمويل الأصغر 7. متوسط تكلفة العملية (أو التكلفة لكل مقترض)
2. الأداء الإداري	تأهيل الكادر المناط به تنفيذ عمليات التمويل الأصغر ورفع إنتاجيته وأدائه وتحقيق إبتكارات إدارية وفنية لتخفيض تكلفة عمليات التمويل الأصغر وتقدير فترة إنجازها.	1. متوسط الفترة بين التقديم للبنك وإنهاء الإجراءات. 2. الإبتكارات في الضمانات وتخفيض كلفة العمليات 3. نوعية ومؤهلات الكادر العامل في التمويل الأصغر 4. درجة التأهيل والتدريب 5. الحوافز المقدمة للكادر العامل في التمويل الأصغر. 6. تطوير نظم المعلومات الإدارية 7. إنتاجية مسؤولي الإقراض
3. الأداء الإجتماعي	تطوير مبدأ الشفافية والعائد المجتمعي من التمويل الأصغر والوصول للطبقات التي لا يصلها التمويل وتقديم خدمات غير إقراضيه للجهة المستهدفة وتحسين وضع الفقراء المادي وتخفيف حدة الفقر.	1. التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر 2. تنوع الصيغ المستخدمة 3. عدد المرات التي مول فيها العملاء قبل أن يستقلوا 4. توفير قروض إسكانية وإستهلاكية وغيرها 5. نسبة عملاء التمويل الأصغر في الريف والحضر (التوزيع الجغرافي) وإجمالي العدد الممولين خلال فترة زمنية محددة. 6. إشارات حول تحسين الوضع الإقتصادي للجهة الممولة (آخر مجموعة، شريحة الفقراء، والأفقر)

6. الخاتمة والمقترحات

على الرغم من الإهتمام المتعاظم بالتمويل الأصغر بالسودان كألية لمعالجة الفقر منذ بداية التسعينات، إلا أن ذلك الإهتمام لم يقابله تقييم للأداء في المؤسسات المانحة لتحسن أدائها وربطه بأهداف التمويل الأصغر. تناولت هذه الورقة إمكانية البحث عن أسس ومؤشرات لتصنيف المصارف السودانية في منح التمويل الأصغر ليقوم بنك السودان المركزي بتبنيها. ونتيجة لهذا البحث نقترح على بنك السودان المركزي مايلي:

1. قيام مجموعة عمل تشمل ممثلين عن المصارف والمتخصصين بالإضافة إلى البنك المركزي لوضع مؤشرات أداء للتمويل الأصغر تناسب وضع التمويل الأصغر بالبلاد بحيث يمكن بسهولة توفرها ومقارنتها.
2. فتح المجال للمصارف التي ترغب في الدخول في هذا التقييم والترتيب إختياريا في مشروع تجريبي مدته عامين قابل للتحسين والتطوير ومن ثم التعميم الإجباري.
3. بعد الفترة أعلاه يتم التقييم والتصنيف سنويا وعلى أربعة مستويات تشمل مجموعات الأداء الثلاثة بالإضافة إلى التصنيف الإجمالي على أن تنشر نتائج أفضل ثلاثة مصارف في كل مجموعة، وذلك من أجل إعطاء الفرصه لأكبر عدد من المصارف للدخول في نتائج التقييم والتصنيف والتنبيه على أهمية كل نوع من أنواع الأداء عل حده وملاحظة التباين بين المصارف حسب نوعية الأداء في كل مجموعة، كما أن دخول أكبر عدد من المصارف في النتائج النهائية يشجعها على تحسن أدائها في السنوات القادمة.